

تعميم ( 3 / 2022 )

السادة:- المساعدين

المندراء

رؤساء المراكز

الزميلات والزملاء

بهدف تشجيع الشركات على تقديم التبرعات العينية - بدلا من اتلافها- الى الجهات الحكومية المختصة ضمن (حزمة الامان الاجتماعي)، ولتمكين هذه الشركات من تخصيص قيمة ضريبة المبيعات على مدخلات المواد (التي يتم التبرع بها) بشكل مماثل لحالة الاتلاف، واستنادا لإحكام الفقرتين (ب،ج) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (6) لسنة 1994 وتعديلاته، قرر مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (5205) المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 2022/1/3 الموافقة على ادراج (التبرعات المقدمة الى الجهات الحكومية) في الجدول رقم (2) الخاص بـ (السلع والخدمات الخاضعة للضريبة بنسبة او بمقدار صفر) الملحق بالقانون، شريطة الحصول على موافقة معالي وزير المالية المسبقة على هذه التبرعات.

للاتزام بما جاء فيه حسب الاصول والمقتضى القانوني.

واقبلوا الاحترام ،،،

المدير العام  
حسام أبو علي

نسخة: المساعد للتخطيط



الرقم ١١٣ / ١/١١ / ١٧٦١  
التاريخ ٦ / جمادى الآخرة / ١٤٤٣  
الموافق ٢٠٢٢/٠١/٠٩

## معالي وزير المالية/ ضريبة الدخل والمبيعات

أشير إلى كتابكم رقم (١١٦٦٩/٦/٤) تاريخ \_\_\_\_\_  
٢٠٢١/١٢/١٢

بهدف تشجيع الشركات على تقديم التبرعات العينية - بدلا من إتلافها - إلى الجهات الحكومية المختصة ضمن (حزمة الأمان الاجتماعي)، ولتمكين هذه الشركات من تخصيص قيمة ضريبة المبيعات على مدخلات المواد (التي يتم التبرع بها) بشكل مماثل لحالة الإتلاف، واستنادا لأحكام الفقرتين (ب، ج) من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١/٣ - بناء على توصية لجنة التنمية الاقتصادية الصادرة عن جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢١ - الموافقة على إدراج (التبرعات المقدمة إلى الجهات الحكومية) في الجدول رقم (٢) الخاص ب (السلع والخدمات الخاضعة للضريبة بنسبة أو بمقدار صفر) الملحق بالقانون المشار إليه أعلاه، شريطة الحصول على موافقة معالي وزير المالية المسبقة على هذه التبرعات.

واقبلوا فائق الاحترام.

الوزير  
مجلس الوزراء  
الإشارة للمتابعة  
اللائحة المشار إليها  
اعزى وزير

المملكة الأردنية الهاشمية دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
10 JAN 2022
رقم الإضبارة: ٦/٤
رقم التسجيل: ٥٢٠٥

نسخة/إلى معالي وزير المالية  
نسخة/إلى عطفة رئيس ديوان المحاسبة  
نسخة/إلى عطفة أمين سر مجلس الوزراء  
قرار رقم (٥٢٠٥)  
نسخة/إلى مديرية دعم اللجان الوزارية